منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

المجلس التنفيذي
الدورة الثانية والثمانون بعد المائة

182 EX/8

١٨٢م ت/٨

باريس، ٢٠٠٩/٨/١١
الأصل: إنجليزي

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام الذي يعد كل سنتين عن الجهود التي تبذلها اليونسكو في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، بما في ذلك إعلان بون ومشروع الاستراتيجية

الملخص

وفقا للقرارات ١٧١م ت/٦ و١٧٢م ت/١٠ و١٧٧م ت/٩ و٣٤م/١٩ (زيادة تعزيز عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة) و١٨١م ت/٥ (أولاً)، يقدّم هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) سواء على الصعيد الدولي أو داخل اليونسكو خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

لا تترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية أو إدارية تمس السياسة العامة.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها: القرار المقترح في الفقرة ٣١.

١ - اليونسكو هي الوكالة الرائدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذي يرمي إلى دمج مبادئ التنمية المستدامة وممارساتها وقيمها في جوانب التعليم والتعلّم كافة.

٢ - يمثل عام ٢٠٠٩ منتصف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وقد آن الأوان ليس فقط لتقييم كل ما أنجز وإنما أيضا لإعداد استراتيجيات السنوات القادمة. وبدأت عملية التفكّر في هذا الأمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ خلال المؤتمر الدولي الرابع للتربية البيئية المعنون "التربية البيئية من أجل مستقبل قابل للاستدامة - شركاء في التعليم من أجل التنمية المستدامة" والذي نظم في أحمد آباد بالهند (أنظر الوثيقتين ١٧٩م ت/إعلام ٤ معدلة و١٨٠م ت/٥ تاسعاً)، ثم تواصلت عملية التفكّر هذه عبر سلسلة من المؤتمرات أفضت في عام ٢٠٠٩ إلى "المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة: الانتقال إلى النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة" الذي انعقد في بون بألمانيا (انظر الوثيقتين ١٨١م ت/٥ Add.1 و١٨١م ت/إعلام ١٥) والذي توجت فيه عملية استعراض منتصف المدة.

أولا – مبادرات اليونسكو

٣ – انطلاقا من الدعم الهائل الذي حظي به التعليم من أجل التنمية المستدامة منذ بداية عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ركزت اليونسكو أنشطتها لعامي ٢٠٠٨–٢٠٠٩ على المجالات الرئيسية الخمسة التالية:

- تعزيز قيادتها وتنسيقها للعقد على الصعيد الدولي بالإضافة إلى الترويج له؛
- دعم قدرات الدول الأعضاء في مجال رسم السياسات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ورصد عملية التنفيذ وتقييمها؛
- الإعداد لمؤتمر استعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، في بون بألمانيا؛
- دعم عملية إعداد المطبوعات وتطوير موارد التعلم لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة فضلا عن نشر الممارسات الجيدة والمبادئ التوجيهية الخاصة بهذا التعليم؛
- العمل على تعزيز نهج مشترك بين القطاعات لتطبيق التعليم من أجل التنمية، وذلك من خلال إدارة برنامج اليونسكو المشترك بين القطاعات الخاص بهذا الموضوع.

وقُدمت تقارير نظامية بشأن الإنجازات المحرزة في كل مجال من مجالات التركيز هذه إلى المجلس التنفيذي خلال دوراته جميعها وذلك في إطار الوثائق م ت/٤ وم ت/٥.

ثانيا – النتائج الرئيسية لاستعراض منتصف العقد

٤ – لقد وصل عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى منتصف مدته. ويتناول هذا القسم، مستندا إلى التقرير العالمي بشأن رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩، ما أحرز من تقدم وما نجم من عوائق في السنوات الخمس الأولى عند إعداد الأحكام والاستراتيجيات والآليات والأطر القمينة بتطوير وتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة.

المرحلة الأولى من عملية رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة

٥ – تسترشد عملية رصد وتقييم عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة بالإطار العالمي للرصد والتقييم الذي وضعه، بدعوة من اليونسكو، فريق الخبراء المعني بالرصد والتقييم إلى جانب أمانة العقد. وتتألف هذه العملية من ثلاث مراحل تتوزع على فترة العقد:

- المرحلة الأولى: ٢٠٠٧–٢٠٠٩، التركيز على سياقات التعليم من أجل التنمية المستدامة وعلى بنى العمل التي ستُعتمد لتطبيقه؛
- المرحلة الثانية: ٢٠٠٩–٢٠١١، التركيز على عمليات ومشروعات التعلم في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- المرحلة الثالثة: ٢٠١١–٢٠١٤، التركيز على آثار ونتائج عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة؛

وستعمل اليونسكو على إعداد ثلاثة تقارير تتناول هذه المراحل على التوالي وعلى نشرها في الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١١ و٢٠١٥.

٦ – وقد أنجزت المرحلة الأولى من عملية الرصد والتقييم (٢٠٠٧–٢٠٠٩) وكان ثمرتها التقرير العالمي المعنون *"التعلم من أجل عالم يتسم بالاستدامة: استعراض سياق وبنية التعليم من أجل التنمية المستدامة"* (وتوجد نسخ منه على الموقع الإلكتروني للعقد وفي الأمانة). واستجاب ٩٧ بلدا من أصل ١٩٣ بلدا لعملية الرصد والتقييم. واستكملت المعلومات المستخرجة من الاستبيانات ببحوث إضافية.

مؤتمر استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٩ لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٧ – أتاح المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، المنعقد في بون بألمانيا، الفرصة لدراسة إسهام هذا التعليم في الجهود الرامية إلى توفير التعليم الجيد للجميع، وإنشاء منبر دولي لتبادل المعلومات الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، واستعراض التقدم المحرز، وإعداد استراتيجيات المرحلة القادمة من العقد. وحقق المؤتمر نجاحا كبيرا تجلّى في الصدى الإيجابي الذي لاقاه خلال الدورة الحادية والثمانين بعد المائة للمجلس التنفيذي لليونسكو. وبالفعل، شكّل مناسبة قيّمة استغلها الوزراء والموظفون الحكوميون وراسمو السياسات وممثلو المجتمع المدني والخبراء والعاملون في هذا المجال التعليمي لتبادل الأفكار والخبرات والممارسات الجيدة الخاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ وللنظر في الفوارق الثقافية والإقليمية والوطنية فضلا عن التحديات التي تعترض تطبيق العقد؛ ولمناقشة آليات تعزيز التعاون من أجل تطبيق العقد.

معاني التعليم من أجل التنمية

٨ – قد ينظر إلى التعليم من أجل التنمية المستدامة ويفهم من زوايا عديدة مختلفة جراء الفوارق الإقليمية والوطنية والمحلية. وغالبا ما يعود ذلك إلى تقاليد الإدارة الخاصة بكل بلد فضلا عن التحديات الملموسة التي تواجهها الدولة أو المنطقة. ونتيجة لذلك، تكثر تفسيرات التعليم من أجل التنمية المستدامة. فتقاليد الإدارة مثلا تؤثر على التوجه الذي سيعتمده البلد لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة فإما أن يطغى عليه التوجه التربوي الذي يركز على التعلم والمشاركة وبناء القدرات أو التوجه النفعي الذي يرمي إلى تغيير سلوكيات الناس. ومن المرجح أن تقوم الدول التي تعاني من الفقر المدقع ومشاكل فيروس/مرض الإيدز (السيدا) والتناقص السريع للتنوع البيولوجي بإعطاء التعليم من أجل التنمية المستدامة معنى غير المعنى الذي تعطيه الدول التي تعتمد اعتمادا كبيرا على استهلاك النفط وتعاني من الاستهلاك المفرط المتسم بالهدر. ولذا، تعَد المناقشات الوطنية والمحلية أمرا أساسيا للتوصل إلى إجماع على معنى التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩ – وبالرغم من أحقية وجود تفسيرات ومعاني متعددة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، هناك قناعة مشتركة ترى أنه لا يمكن للتعليم والتعلم في سياق التنمية المستدامة إغفال أوجه الترابط بين الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة. وقد اعتادت بلدان كثيرة على معالجة البعد البيئي للتنمية المستدامة بسهولة، لكنها تجد صعوبة أكبر في معالجة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية

والثقافية لهذه التنمية. لذا ينبغي خلال النصف الثاني من العقد تشجيع الحوار المتعدد الأطراف بين الأفراد والمنظمات الذين يمثلون جوانب التنمية المستدامة.

هيئات التنسيق الوطنية المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة

١٠- ذكر نحو ٨٠ بلدا أنه أنشأ هيئة تنسيق وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وهو إنجاز ملموس تحقق في فترة لا تكاد تبلغ خمس سنوات. ولكن توجد بعض أوجه التباين على المستوى الإقليمي. ففي حين تم تأسيس مثل هذه الهيئة في عدد كبير من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، ما زال التقدم في عملية إنشائها يعتريه البطء في عدد من البلدان الأفريقية. ومن بين البلدان التي استجابت لعملية الرصد والتقييم، بلغ عدد البلدان التي أنشأت هيئة تنسيق وطنية ٧٣ بلدا (على أقل تقدير) في نهاية عام ٢٠٠٨، مقابل ٤٤ بلدا فقط عام ٢٠٠٦. ولم تعرف أفريقيا التي شهدت نسبة استجابة متدنية جدا سوى هيئة تنسيق واحدة عام ٢٠٠٦ مقابل سبع هيئات عام ٢٠٠٨.

١١- واستعاضت بعض البلدان عن الهيئة بجهة تنسيق وطنية (مثل الكامرون) أو بمؤسسة ارتباط (مثل الهند، مع تأسيس مركز التربية البيئية الذي يعمل بوصفه وكالة تنسيق وطنية لعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة).

التعاون الدولي بين الدوائر الحكومية لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٢- لا يزال التعاون بين الدوائر الحكومية لتطبيق التعليم من أجل التنمية المستدامة تعوزه البنية في معظم أنحاء العالم بسبب ضعف التمرس في التفكير غير القطري لدى راسمي السياسات والدوائر الحكومية. ومع ذلك، أشار العديد من الدول التي استجابت لعملية الرصد والتقييم إلى أنها كثفت جهودها لإقامة الروابط بين الوزارات والأطراف الفاعلة الأخرى فيما يتعلق بموضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٣- ولكن ما زال العديد من البلدان يبحث عن آليات لتنسيق العمل بين الحكومات والمؤسسات وعن أنماط من الحوكمة تتجاوز المصالح القطاعية الراسخة. ويمثل بناء القدرات قيما يتعلق بوضع السياسات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة داخل الوزارات الهامة جميعها بما فيها وزارة الاقتصاد، الأولوية لتحقيق التآزر بين القطاعات وتحسين التعاون.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية

١٤- يحتل موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة موقعاً بارزاً في الوثائق الخاصة بالسياسات الوطنية. فأغلب هذه الوثائق يتناول توسيع المشاركة في التعليم من أجل التنمية المستدامة ودمج هذا التعليم في السياسات التعليمية والمناهج الدراسية الوطنية، ولا سيما في التعليم الابتدائي والثانوي، ودمجه كذلك في التنمية المستدامة والاستراتيجيات البيئية. ولكن يمكن القول في الوقت نفسه أن معظم الدول لم تضع حتى الآن سياسة أو استراتيجية وطنية محددة فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة. فلم يظهر في عملية الرصد والتقييم أنه تم وضع سياسات معينة لدعم التعلّم غير النظامي وغير الرسمي في إطار التنمية المستدامة، ولكن هذا لا يعني أن هذه السياسات غير متوافرة في البلدان والمناطق التي تشدد على أهمية مشاركة المجتمعات المحلية واستفادة الأطراف المعنية المتعددة من التعلم الاجتماعي. وأفادت البلدان التي

استجابت لعملية الرصد والتقييم، من كافة المناطق في العالم، بأنها وضعت أو بصدد أن تضع في إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة آليات من أجل دعم صون واستخدام وتعزيز معارف السكان الأصليين وطرائق عيشهم.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم النظامي

١٥- تعهدت بلدان عديدة بدعم دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في تعليمها النظامي، وعلى الأخص في التعليم الابتدائي والثانوي. ويمكن لعملية الدمج هذه أن تفضي إلى إعادة تصميم المناهج الدراسية ومواد التدريس والتعلّم، وحتى إلى تغيير طريقة عمل المؤسسة التعليمية برمتها (مثلا في حالة إتباع نهج "كلي" للمدرسة). والأسلوب الأكثر شيوعا هو إدخال تعديلات طفيفة على النظام القائم لاستيعاب قضايا التنمية المستدامة، ويتم ذلك أحيانا باستخدام المرافق القائمة التي أنشئت في الماضي لاستيعاب التعليم البيئي.

١٦- وفي بعض الأحيان، يؤدي إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى اعتماد نهوج جديدة للتعلم مثل وضع المناهج والتخصصات المتداخلة في مجال التعليم والتعلم. وذكر عدد قليل من البلدان دعمه للتعليم من أجل التنمية المستدامة في مرحلة الطفولة المبكرة. وأحرز تقدم أفضل على صعيد إعداد المعلمين والتعليم العالي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي

١٧- يحظى موضوع تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي باهتمام معظم البلدان وشبكات الأطراف المعنية ومنظمات المجتمع المدني. ولكن من الصعب معرفة ما إذا كان هذا الدعم كافياً من حيث الحجم والنوعية. فلا يوجد إلا القليل من المعلومات عن حجم الأموال المخصصة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي. كما أنه لا يوجد ما يكفي من المعلومات عن طريقة استخدام الموارد الكثيرة المتاحة مجاناً بشكليها المطبوع والرقمي. وهناك أيضاً حاجة إلى توفير معلومات عن الفئات التي تستخدم هذه الموارد وعن أعداد من يستخدمونها. وفضلاً عن ذلك، قد يتطلب تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى التعليم غير النظامي والتعلّم غير الرسمي الأخذ بأساليب جديدة لتوزيع الأموال على المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة في تطوير التعليم من أجل التنمية المستدامة في بيئات التعلّم شبه المنظمة.

البحث والتطوير والنشر في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٨- لا يتلقى البحث والتطوير في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة سوى القليل من الدعم المالي في جميع أرجاء المعمورة. فالأغلبية الساحقة من البلدان التي وصلت منها تقارير لا تقدم منح دراسية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ولا تتحدث في تقاريرها عن تقديم دعم مالي للتجديد وبناء القدرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتركز البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في معظم الأحيان على التعليم النظامي وعلى التدابير التنظيمية المرتبطة بممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتشتد الحاجة إلى تقييم الجودة نظراً لتزايد ممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتحظى

الكثير من الخطط القائمة لتقييم جودة التعليم من أجل التنمية المستدامة (مثل وضع مؤشرات للتعليم من أجل التنمية المستدامة) بدعم الهيئات الدولية بدلاً من دعم الحكومات الوطنية.

١٩- وتحتاج البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الدعم من أجل تحسين نوعية هذا التعليم وتحسين قاعدة البيّنات التي يستند إليها. ويمكن أن تركز هذه البحوث على ما يلي: (١) التحولات والاتجاهات المهمة في الأسس النظرية والخطاب النقدي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ (٢) وتحديد وتحليل العناصر والجهود الداعمة أو المعيقة للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛ (٣) وتحديد وتحليل الإسهام المتنامي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في المجتمع التربوي (مثل ممارسات التدريس/التعلّم، والمناهج والنتائج الدراسية)؛ (٤) وتحديد وتحليل الإسهام المتنامي للتعليم من أجل التنمية المستدامة في استدامة المجتمع؛ (٥) واستخدام البيانات المستمدة من البحوث بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة لتمكين أصحاب القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة؛ (٦) وتتبع التقدم المحرز في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة (أي الرصد والتقييم).

الربط الشبكي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٠- ما زال إنشاء الشبكات وإقامة الشراكات المنسقة والمدعومة جيداً للتعليم من أجل التنمية المستدامة على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات/الولايات وعلى الصعيد المحلي من الأمور ذات الأولوية. وينبغي وضع هذه الآليات في البلدان التي ما زالت تفتقر إلى الالتزامات الوطنية في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة خلال النصف الثاني من العقد بالاستعانة باللجان أو الاتفاقات الخاصة بالتنمية المستدامة القائمة بالفعل في الكثير من هذه البلدان. وينبغي إعادة إنعاش هذه الاستراتيجيات في البلدان التي اعتمدتها بالفعل وذلك بأساليب تشاركية نظراً لتغير الظروف ومشاركة المزيد من الأطراف المعنية. وينبغي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي تُقام له شبكات على الصعيد الوطني أن يستوعب الرؤى المحلية والمزيد من رؤى الشعوب الأصلية بشأن التنمية المستدامة.

٢١- وقد ضمّت التقارير من جميع المناطق أمثلة كثيرة وشواهد غنية على التعاون الإقليمي، مما يوحي بوجود زيادة ملحوظة في الربط الشبكي الدولي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولكن تشير بعض التقارير الإقليمية الجامعة إلى أن الأمثلة لا تيسّر كلها بالضرورة الربط الشبكي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإنما يمكن الاستفادة منها كأساليب لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتضم الجماعات أو المنظمات التي تشترك عادة في الشبكات المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة ما يلي: الجامعات، والحكومات الوطنية (الوزارات)، والسلطات البلدية والمحلية، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية.

التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب

٢٢- إن المرحلة المقبلة في جميع المناطق تعتمد في جانب منها على إقامة الشبكات الأقاليمية والإقليمية واستخدامها. وسيظل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب عاملاً حاسماً، ولكن سيكون من الضروري أيضاً توفير الدعم الجيد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ولما يرتبط به من عمليات الربط الشبكي دون الإقليمي في مجال التنمية المستدامة بوجه عام وفي مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة بوجه خاص.

٢٣- وتوجد بعض المبادرات القوية، التي أقيمت لها شبكات على الصعيد الإقليمي، للتعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم في الوقت الحاضر. وتساعد هذه المبادرات على الترويج للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيزه على الصعيد الوطني. ويجب على جهات التنسيق الفاعلة المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وهيئات التنسيق الوطنية المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، ومكاتب اليونسكو الإقليمية للتربية، واللجان الوطنية لليونسكو، وكراسي اليونسكو الجامعية، دعم هذه المبادرات التي أُقيمت لها شبكات أو تطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

تمويل التعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٤- تفتقر معظم البلدان إلى ميزانيات عامة و/أو حوافز اقتصادية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، أو بوجود النزر اليسير منها في أحسن الأحوال. ومن المعترف به على نطاق واسع أن جمع الأموال اللازمة لتمويل أنشطة ومشاريع التعليم من أجل التنمية المستدامة عامل رئيسي في ضمان النجاح في بلوغ أهداف عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومن المهم أيضاً إدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في بُنى الميزانية الوطنية. وصارت البلدان الآن تحسب حساب التعليم من أجل التنمية المستدامة من حيث التمويل والميزنة في عدد من الوزارات المعنية.

٢٥- ولكن ينبغي ألا يُترك موضوع توفير الموارد المالية اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة للحكومات وحدها. ويمكن أن تصبح الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص، من كبار المساهمين في هذا المجال. ويتطلب كسب دعم الجهات المانحة والأطراف المعنية الكامل للتعليم من أجل التنمية المستدامة إدراجه ليس فقط في برامج العمل الوطنية، بل وإدماجه أيضاً في أطر الميزنة وخطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة (إن وجدت). ويجب أن تُدعم الميزانية المخصصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة شأنه في ذلك شأن التعليم للجميع. ولا بد من دعوة جميع الوزارات المعنية إلى تخصيص ميزانية خاصة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

مشاركة اللجان الوطنية

٢٦- وتُعد اللجان الوطنية لليونسكو من الشركاء الرئيسيين في الترويج لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وتنفيذه على الصعيدين الوطني والإقليمي. فقد قامت اللجان الوطنية على الصعيد الوطني بإنشاء لجان وطنية للعقد، وتشترك بعض اللجان الوطنية لليونسكو بالفعل في عضوية اللجان المعنية بالعقد.

٢٧- واضطلعت اللجان الوطنية، باعتبارها حلقة الوصل الأساسية بين برامج اليونسكو والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بوجه عام بشأن مختلف القضايا المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، بدور استشاري وترويجي. كما اضطلعت هذه اللجان بدور حلقة الوصل أو بوابة التواصل مع الحكومات، إذ قامت بإعلام أصحاب القرار والتأثير عليهم، بمن فيهم وزراء التربية والتعليم والعلوم والثقافة والبيئة والتجارة والمالية. وفضلاً عن ذلك، تساعد بعض اللجان الوطنية على تعزيز التعاون الدولي من أجل وضع سياسات وبرامج تجديدية، وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة.

تعاون الأمم المتحدة وإسهامها في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

٢٨- يتجلى إسهام الأمم المتحدة في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في اشتراك عدد من الوكالات في تنفيذه. وقد عُقدت اجتماعات وحلقات عمل مرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة في كافة أرجاء العالم، وصدرت وثائق ومواد مرجعية خاصة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بدعم من الأمم المتحدة بشكليها المطبوع والرقمي. ولكن لا يصح القول بعد والعقد في منتصفه بوجود استجابة متضافرة على مستوى منظومة الأمم المتحدة لنداء التعليم من أجل التنمية المستدامة، فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله في هذا المجال.

٢٩- ويتطلب موضوع التعليم من أجل التنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة تفكيراً إبداعياً واسع الأفق والتزاماً حقيقياً بالتعليم من اجل التنمية المستدامة وليس مجرد التزام شكلي. ويجب تعزيز هذا النوع من التفكير والالتزام داخل منظومة الأمم المتحدة إذا ما أُريد لجهود الأمم المتحدة المتضافرة أن تصبح حقيقة ملموسة على أرض الواقع في السنوات المقبلة. ولا بد في الكثير من البلدان من مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري الفعالة ومن إدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة في أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل وضع الأسس اللازمة للمساعدة الوطنية. ويُعد التعاون مع المنظمات المانحة في تلك البلدان أيضاً عاملاً حاسماً في عملية وضع الاستراتيجيات والأطر الوطنية الرامية إلى دعم التعليم من أجل التنمية المستدامة. وسترقى جهود الأمم المتحدة في مجال تطوير ودعم التعليم من أجل التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم بالتالي إلى أكثر من مجرد مجموع إسهامات فردية لوكالات وشبكات ولجان وطنية متفرقة.

ثالثاً – المرحلة المقبلة – العناصر الرئيسية لمرحلة ما بعد إعلان بون

٣٠- لقد استهلت اليونسكو بالفعل عملية تشاورية تشارك فيها أطراف معنية متعددة من أجل وضع استراتيجية للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وتتناول هذه الاستراتيجية عدداً من المجالات الرئيسية التي يركز عليها العقد من أجل تحويل المعارف إلى تدابير عملية والتشجيع على إحراز المزيد من التقدم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس المقبلة. ويجري إعداد هذه الاستراتيجية عن طريق عملية تتضمن مشاورات تشارك فيها أطراف معنية متعددة بوسائل مختلفة، بما في ذلك في المؤتمرات والفعاليات المقبلة، وكذلك بالوسائل الإلكترونية. ويرد مشروع النص الأولي لاستراتيجية النصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في الوثيقة ١٨٢م ت/إعلام ١٠.

الإجراءات المتوقع من المجلس التنفيذي اتخاذها

٣١- لعل المجلس التنفيذي يرغب، على ضوء التقرير الوارد أعلاه، في اعتماد قرار ينص على ما يلي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **إذ يذكّر** بالقرارات ١٧١م ت/٦ و١٧٢م ت/١٠ و١٧٧م ت/٩ و٣٤م/١٩ و١٨١م ت/٥ (أولاً)،

٢ – **ويرحب** بالتقرير وبما جاء فيه من دلائل التقدم في تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة من حيث سياق وبُنى العمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة،

٣ – **يقر** بالحافز والدعم الكبيرين اللذين وفرهما مؤتمر بون، ولا سيما التوجيهات الواردة في إعلان بون من أجل توجيه العمل في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة في النصف الثاني من العقد؛

٤ – **ويقر أيضاً** بالعمل القيّم الجاري في مجال الرصد والتقييم، ويشجع جميع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على الإسهام في عملية الرصد والتقييم؛

٥ – **ويرحب** بقيام اليونسكو بإعداد مشروع أولي لخريطة طريق للنصف الثاني من العقد؛

٦ – **ويدعو** جميع الدول الأعضاء في اليونسكو إلى المشاركة بنشاط في الترويج لأهداف العقد، ولا سيما عن طريق إدماج رؤية وممارسة التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياساتها وخططها وبرامجها التعليمية، وفي ظل الارتباط الوثيق بالتعليم للجميع وبالأهداف الإنمائية للألفية وبالتحديات الأخرى في مجال التنمية؛

٧ – **ويطلب** من المدير العام مواصلة عملية إعداد خريطة الطريق بالتعاون الوثيق مع جميع الشركاء، ولا سيما مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، استعداداً لعرضها على الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان دورتها السادسة والستين التي ستُعقد في خريف عام ٢٠١٠.

الملحق

إعلان بون

نحن، المشاركين المجتمعين في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة المنعقد في بون، بألمانيا، في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، نصدر البيان التالي وندعو إلى العمل وفقاً لما يلي:

١ – على الرغم من النمو الاقتصادي غير المسبوق الذي شهده القرن العشرون، ولا يزال الفقر والجوع يطالان أعداداً غفيرة من الناس ولا سيما من بين أشدهم ضعفاً وتأثراً. ولا يزال استمرار الحروب يذكرنا بضرورة العمل على بناء ثقافة السلام. وتسلط الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الأضواء على الأخطار التي تنطوي عليها نماذج وممارسات التنمية الاقتصادية غير المستدامة القائمة على الربح السريع. وتشكل الأزمة الغذائية وتفشي الجوع في العالم مشكلة تتزايد خطورة يوماً بعد يوم. كما أن الآثار الإيكولوجية الناجمة عن نماذج الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تنتقص من الخيارات المتاحة أمام الأجيال الحاضرة والمقبلة وتهدد بقاء الحياة على الأرض كما يشهد بذلك تغير المناخ.

٢ – والآن وبعد انقضاء عقد من القرن الحادي والعشرين، يواجه العالم الكثير من التحديات المعقدة والمتشابكة ذات الصلة بالتنمية وأنماط الحياة. وتولدت هذه تحديات عن القيم التي أنتجت مجتمعات غير مستدامة. وهي تحديات مترابطة فيما بينها وتتطلب مواجهتها التزاماً سياسياً قوياً وعملاً حازماً. ونحن نمتلك المعارف والتكنولوجيات والمهارات الكفيلة بتغيير الأوضاع. وينبغي علينا الآن أن نحشد طاقاتنا ونستغل كل الفرص المتاحة لتحسين أشكال عملنا وإحداث التغيير.

٣ – إن الآثار المترتبة على التنمية غير المستدامة وكذلك الأولويات والمسؤوليات والقدرات، تختلف فيما بين المناطق وبين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وعلى البلدان كافة أن تعمل بالتعاون فيما بينها من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة في الحاضر والمستقبل. والاستثمار في التعليم من أجل التنمية المستدامة هو استثمار في المستقبل، ويمكن أن يكون بمثابة عملية إنقاذ، لا سيما في البلدان الخارجة من النزاعات وأقل البلدان نمواً.

٤ – ونحن نحتاج إلى التزام مشترك بتوفير تعليم يعطي الناس القدرة على التغيير بناء على الوعود المقطوعة في جومتيين وداكار وجوهانسبورغ. وينبغي أن تكفل نوعية هذا التعليم تلقين الناس القيم والمعارف والمهارات والكفاءات اللازمة للعيش وفقاً لأنماط مستدامة، وللمشاركة في المجتمع والعمل الكريم. ويؤكد برنامج التعليم للجميع على أن توافر التعليم الأساسي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة. وهو يؤكد أيضاً على أهمية التعليم قبل المدرسي وتعليم أهل الريف ومحو أمية الكبار. وتحقيق إنجازات في مجال تعلم القراءة والكتابة والحساب يسهم في تحسين نوعية التعليم الذي يعتبر عاملاً أساسياً لنجاح التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٥ – ومن خلال التعليم والتعلّم مدى الحياة يمكننا إرساء أنماط عيش مستدامة قائمة على العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والأمن الغذائي، وسلامة البيئة، وسبل العيش المستدامة، واحترام كل أشكال الحياة، وتستند إلى قيم راسخة تعزز التلاحم الاجتماعي والديمقراطية والعمل التعاوني. كما أن المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يخص مشاركة المرأة والفتاة في التعليم، أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. ويجب العمل فوراً على تحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة لكي تكفل استدامة فرص الحياة المتاحة للنشء والاستجابة لتطلعاتهم وتأمين مستقبلهم.

التعليم من أجل التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين

٦ – إن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعطي وجهة جديدة للتعليم والتعلم للجميع. فهو يروج لتعليم جيد النوعية يستوعب الجميع بلا استثناء. كما أنه يستند إلى القيم والمبادئ والممارسات الضرورية لمواجهة التحديات الحالية والمقبلة بصورة فعالة.

٧ – والتعليم من أجل التنمية المستدامة يساعد المجتمعات على التصدي للعديد من الأولويات والمشكلات: مثل قضايا الماء، والطاقة، وتغير المناخ، والتخفيف من آثار الكوارث وأخطارها، وضياع التنوع البيولوجي، وأزمات الغذاء، والمخاطر الصحية، والهشاشة الاجتماعية وانعدام الأمن. وهو أساسي لتنمية فكر اقتصادي جديد. كما أنه يسهم، عن طريق مقاربة منهجية وبنيوية، في خلق مجتمعات سوية قادرة على التكيف والاستدامة، ويجدد جدوى النظم التعليمية والتدريبية ونوعيتها ومغزاها وهدفها. وهو يجعل أوساط التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي وكل قطاعات المجتمع تشارك في عملية التعلّم مدى الحياة.

٨ – ويستند التعليم من أجل التنمية المستدامة إلى قيم العدالة والإنصاف والتسامح والاكتفاء والمسؤولية. كما يعزز المساواة بين الجنسين، والتلاحم الاجتماعي، والتخفيف من وطأة الفقر ويؤكد على أهمية مبادئ العناية والسلامة والنزاهة التي كرست في ميثاق الأرض. وينهض التعليم من أجل التنمية المستدامة على مبادئ تدعم استدامة الحياة والديمقراطية ورفاه الإنسان. كما أن حماية البيئة وإصلاحها، وصون الموارد الطبيعية واستخدامها المستدام، والتصدي لأنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وإقامة مجتمعات عادلة ومسالمة، هي من المبادئ الهامة الأخرى التي يقوم عليها التعليم من أجل التنمية المستدامة.

٩ – ويركز التعليم من أجل التنمية المستدامة على النهوج الخلاقة والنقدية، والتفكير للمدى البعيد، وعلى أهمية التجديد والتمكين من أجل مواجهة اللايقين وحل المشكلات المعقدة. ويشدد على الترابط القائم بين البيئة والاقتصاد والمجتمع والتنوع الثقافي بدءاً من المستوى المحلي وحتى المستوى العالمي، ويضع في الحسبان الماضي والحاضر والمستقبل.

١٠– ولما كان التعليم من أجل التنمية المستدامة وثيق الصلة باحتياجات السكان وواقعهم، فهو يوفر المهارات اللازمة لإيجاد الحلول لمشكلاتهم ويستفيد من الممارسات والمعارف الراسخة في الثقافات المحلية إضافة إلى الأفكار والتكنولوجيات الجديدة.

التقدم المحرز في عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

١١- في السنوات الخمس الأولى من عقد الأمم المتحدة الدولي للتعليم من أجل التنمية المستدامة أحرزت بلدان كثيرة تقدماً على طريق تنفيذ هذا التعليم ووضعت أطراً مبتكرة للسياسات في هذا المجال. ويسهم العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والأجهزة الإقليمية وشبكات الشركاء في تنفيذ أنشطة ملموسة لتعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة في ميادين محددة. كما يعبئ الكثير من الأفراد والمنظمات الجهود لهذه الغاية. وتبذل الجهود من أجل تحسين فهم هذا التعليم وتعزيزه وتنفيذه وتقييم جودته، وقد أعد إطار عالمي لرصد هذه الجهود وتقييمها. وتستكمل الجهود العالمية باستراتيجيات ومبادرات إقليمية.

١٢- ونحن نسلم بأهمية التعليم كعامل حاسم لتحسين رفاهية البشر. وقد بات لدينا من المعارف والخبرات ما يمكننا من إدخال تحسينات هامة على مضامين التعليم وأساليبه وأهدافه. وبتنا نعرف كيف العمل على إعادة توجيه النظم التعليمية من أجل تعزيز التعلّم مدى الحياة. ونحن نتعلم الآن، من خلال التعليم من أجل التنمية المستدامة، كيف يمكن تحسين الروابط بين التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، وندرك تماماً أهمية تعزيز وتشاطر المعارف الخاصة بعمليات التغيير في مجال التعليم.

١٣- وقد حسّن العلم معارفنا بشأن تغير المناخ، والنظم الأرضية الداعمة للحياة؛ وسمح بجمع معارف هامة حول فيروس ومرض الأيدز، والملاريا، والسل، وأمراض القلب، وغير ذلك من القضايا الصحية الخطيرة. وأصبحنا نعرف المزيد عن النظم الطبيعية وتأثير البشر فيها، وكيف أن التنوع البيولوجي يزيد من رفاهية الإنسان. وإننا مقتنعون بضرورة تغيير الفكر الاقتصادي الحالي، وتفادي أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع ودعم ظهور بلدان"متقدمة بصورة مستدامة". وسمحت لنا العلوم الاجتماعية باستيضاح الجوانب الأخلاقية والثقافية والفكرية والوجدانية للتنمية الإنسانية، ومعرفة سوسيولوجيات التغيير.

١٤- وعلينا الآن أن نترجم هذه المعرفة إلى عمل. وليس ذلك ضرورياً فحسب لتوطيد إنجازات عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة في السنوات الخمس المقبلة وتحقيق المزيد من هذه الإنجازات، وإنما أيضاً لضمان استمرار التعليم من أجل التنمية المستدامة في الأجل الأطول.

نداء من أجل العمل

١٥- لا يزال التقدم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة غير متكافئ ويتطلب اعتماد نهوج مختلفة تبعاً لاختلاف البيئة التي يطبق فيها. ومن الجلي أنه سيتعين في السنوات القادمة على البلدان المتقدمة والنامية وعلى المجتمع المدني والمنظمات الدولية بذل جهود كبيرة من أجل ما يلي:

على مستوى السياسات في الدول الأعضاء

(أ) **تعزيز مساهمة التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم في جملته وفي تحقيق جودته،** مع إيلاء عناية خاصة للعمل على توثيق الصلات بين التعليم من أجل التنمية المستدامة ومبادرة التعليم للجميع في إطار نهج نظمي متكامل، والترويج لأهداف برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المنتديات الدولية وعلى المستوى الوطني.

(ب) **زيادة وعي الجمهور وفهمه للتنمية المستدامة والتعليم من أجل التنمية المستدامة**، من خلال إدماج الدروس والمعارف المكتسبة خلال السنوات الخمس الأولى من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات وبرامج توعية الجمهور وشتى أشكال التعلم غير النظامي. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز دور وسائل الإعلام ومساهمتها في زيادة وعي وفهم الجمهور لقضايا الاستدامة. كما ينبغي أن يشمل بناء قدرات مهنيي وسائل الإعلام.

(جـ) **تعبئة الموارد والأموال اللازمة لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة**، وخاصة عن طريق إدماج هذا التعليم في السياسات الإنمائية والأطر المالية الوطنية، وفي عمليات البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة (مثل النهوج القطاعية الشاملة)، وكذلك في مبادرتي التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية. والترويج للتعليم من أجل التنمية المستدامة وإدراجه ضمن أولويات المؤسسات والجهات المانحة.

(د) **إعادة توجيه نظم التعليم والتدريب نحو معالجة قضايا الاستدامة من خلال سياسات متسقة على الصعيدين الوطني والمحلي**. رسم سياسات التعليم من أجل التنمية المستدامة وتطبيقها بواسطة نهوج منسقة بين القطاعات والوزارات بما يشمل أيضاً قطاع الأعمال والشركات، والمجتمع المدني، والمجتمعات المحلية، والأوساط العلمية.

(هـ) **تطوير وتعزيز آليات التعاون الدولية والإقليمية والوطنية العاملة لصالح التعليم من أجل التنمية المستدامة والتي تحترم التنوع الثقافي**. إنشاء لجان وشبكات ومجموعات من الممارسين على المستوين الإقليمي والقطري لخدمة التعليم من أجل التنمية المستدامة تكفل تعزيز الصلات بين المستوين المحلي والوطني، وبين المستوين الوطني والعالمي، والارتقاء بالتعاون شمال–جنوب–جنوب، وجنوب–جنوب.

على الصعيد العملي

(و) **دعم العمل على إدماج قضايا التنمية المستدامة في التعليم النظامي وفي التعليم غير النظامي وغير الرسمي على جميع المستويات باستخدام نهج نظمي متكامل**، ولا سيما من خلال تطوير أساليب تعليمية فعالة، وتدريب المعلمين، والممارسة البيداغوجية، ومن خلال المناهج والمواد التعليمية، وتنمية مهارات القائمين على التعليم، وكذلك من خلال الاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه كل من التعليم غير النظامي وغير الرسمي والتعليم المهني والتعلّم في موقع العمل. فالتنمية المستدامة موضوع مستعرض ذو صلة بجميع التخصصات والقطاعات.

(ز) **إعادة توجيه مناهج وبرامج تعليم المعلمين لإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في برامج التدريب قبل الخدمة وأثناءها**. تشجيع مؤسسات إعداد **معلمي التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي** على العمل في إطار شبكات والسعي إلى تطوير **ممارسة بيداغوجية** متينة. وبصفة خاصة، مساعدة المعلمين على تطوير استراتيجيات للتعليم من أجل التنمية المستدامة يمكن تطبيقها في صفوف كبيرة الحجم، وتقييم عمليات التعلّم في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ح) تشجيع الحوار السياسي المبني على معطيات ملموسة في مجال التعليم من أجل التنية المستدامة، بالاستفادة من **استراتيجيات البحث والرصد والتقييم** ذات الصلة، و**تشاطر وتعيين أفضل الممارسات.** وتطوير مؤشرات وطنية للتعليم من أجل التنمية المستدامة تفيد في التطبيق الناجع والاستعراض الفعال لنتائج هذا التعليم وعملياته.

(ط) **إقامة الشراكات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وتنمية هذه الشراكات بغية إدماج هذا التعليم في إطار التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني والتعلّم في موقع العمل،** على أن يشرك في ذلك المجتمع المدني، والقطاعين العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء التنمية. وينبغي أن يصبح التعليم من أجل التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من تدريب القياديين في قطاع الأعمال، والصناعة، والنقابات، والمنظمات غير الربحية والتطوعية، والخدمات العامة. وإعادة توجيه التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لتضمينهما التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ي) **إشراك الشباب في تصميم وتنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة.** تعبئة الحماس والحس التضامني والطاقات المتوافرة لدى الشباب ومنظماتهم وشبكاتهم من أجل تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة. وتشجيع الشباب على تبني المسائل والقضايا المرتبطة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ك) **زيادة مساهمة المجتمع المدني الهامة وتعزيز دوره الأساسي** في حفز النقاش وتشجيع مشاركة الجمهور والقيام بمبادرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة. والتماس السبل الكفيلة بتعزيز هذه المشاركة وهذا الالتزام.

(ل) **الاعتراف بأهمية نظم المعارف التقليدية والمحلية ومعارف السكان الأصليين وتقدير مساهمتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة** وأهمية المساهمات الثقافية المختلفة في تعزيز هذا التعليم.

(م) ينبغي أن يعمل التعليم من أجل التنمية المستدامة بنشاط على تعزيز **المساواة بين الجنسين** وأن يهيئ الظروف والاستراتيجيات اللازمة لتمكين النساء من تشاطر المعارف والخبرات الكفيلة بإحداث التغيير في المجتمع وجلب الرفاه للبشر.

(ن) **تنمية المعارف من خلال الربط الشبكي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.** تحديد ودعم المدارس والجامعات وسائر مؤسسات التعليم العالي والبحوث، والمراكز والشبكات التعليمية التي يمكن أن تعمل كمراكز للخبرة والتجديد وتكفل من ثم تنمية المعارف وتشاطرها وخلق الموارد اللازمة للتعليم من أجل التنمية المستدامة. واستكشاف الإمكانيات التي تنطوي عليها مواقع جغرافية وبيولوجية إقليمية معينة يمكن استخدامها بمثابة "مختبرات" محددة جغرافياً للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

(س) تشجيع وتعزيز **الامتياز العلمي والبحث وتطوير معارف جديدة** لأغراض التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال **مشاركة شبكات مؤسسات التعليم العالي والبحوث** في هذا التعليم. وتعبئة الوظائف الأساسية للجامعات، أي التعليم والبحوث وخدمة المجتمع المحلي، من أجل تعزيز المعارف العالمية والمحلية بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، والاستعانة في هذه العملية بكراسي اليونسكو الجامعية المعنية بهذا التعليم وشبكاتها البرنامجية. وإنشاء بنى مؤسسية وتنظيمية كفيلة بتيسير مرونة العمل ومشاركة الطلبة والبرامج المتعددة التخصصات، وتطوير مشروعات نموذجية تستجيب للطابع المعقد والعاجل للتعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي إيجاد ودعم آليات لمكافأة المبادرات والبحوث التي تجرى على مستوى التعليم العالي في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة.

(ع) **تطوير آليات مؤسسية** إبان عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وسائر العقود الجارية التنفيذ، مثل عقد الأمم المتحدة للعمل "الماء من أجل الحياة"، تكفل استمرارية التعليم من أجل الحياة بعد انقضاء مدة هذه العقود.

(ف) **حشد الخبرة المتوافرة في منظومة الأمم المتحدة** لتعزيز مكانة التعليم من أجل التنمية المستدامة في الاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مثل الاتفاقيات المعنية بالتنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والتصحر، والتراث الثقافي غير المادي.

(ص) **تكثيف الجهود في إطار النظم التعليمية والتدريبية من أجل مواجهة التحديات الكبرى والعاجلة المطروحة في مجال الاستدامة**، مثل تغير المناخ، والأمن المائي والغذائي، من خلال وضع خطط عمل و/أو برامج محددة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة والشراكات القائمة في مجاله.

١٦- إن المشاركين في المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة لعام ٢٠٠٩ يدعون اليونسكو، بوصفها الوكالة الرائدة المسؤولة عن التعليم من أجل التنمية المستدامة، إلى ما يلي:

(أ) تعزيز الدور القيادي والتنسيقي فيما يخص التعليم من أجل التنمية المستدامة المسند إليها وفقاً للخطة التنفيذية الدولية بالتعاون مع وكالات وبرامج أخرى للأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وجامعة الأمم المتحدة، والوكالات الراعية لمبادرة التعليم للجميع (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والبنك الدولي) وغيرها، وإدماج التعليم من أجل التنمية المستدامة في استراتيجيات "مبادرة الأمم المتحدة لتوحيد العمل" على الصعيد القطري، ولا سيما من خلال عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(ب) مساعدة الدول الأعضاء وسائر الشركاء في تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة، لا سيما في المرحلة التمهيدية من خلال بناء القدرات وإسداء المشورة بشأن تطوير استراتيجيات وطنية متماسكة، وأنشطة الرصد والتقييم، وتحديد وتشاطر الممارسات الجيدة في مجال التعليم من

أجل التنمية المستدامة، وأنشطة الترويج وتنمية الشراكات على الصعيد العالمي، مع إيلاء عناية خاصة للبلدان الخارجة من النزاعات وأقل البلدان نمواً.

(جـ) تمثيل برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة و/أو الترويج له في سائر المحافل المعنية بالتعليم والتنمية كالمؤتمرات والمفاوضات الدولية على غرار المحافل التالية: مجموعة الدول الصناعية الثماني، ومجموعة الدول العشرين، ومؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، والفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع، ومجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة، ومؤتمرات اليونسكو العالمية (وغيرها من الأحداث والأنشطة الجارية).

(د) استخدام الخبرة المتوافرة في معازل اليونسكو للمحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي وسائر البرامج ذات الصلة بالعلم والثقافة والتربية، مثل مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشبكة المدارس المنتسبة، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، من أجل تعزيز أهداف التعليم من أجل التنمية المستدامة، وضمان إدماج الأولويات الرئيسية لهذا التعليم في برامج واستراتيجيات أطول مدى في إطار اليونسكو.

(هـ) العمل من خلال برامج اليونسكو على تعزيز البحوث المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة بغية تحسين نوعية هذا التعليم ومعطياته الأساسية. ومواصلة تطوير النظام العالمي للرصد والتقييم لكي يشمل هذا التعليم، والعمل على تطوير استراتيجيات وممارسات دولية من شأنها إنجاح عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وخروجه بنتائج عملية واضحة للعيان.

(و) تسليط الأضواء على ملاءمة وأهمية التعليم والتدريب في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ الذي سيعقد في كوبنهاغن بالدنمارك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالتشاور والتعاون مع شركاء آخرين.

(ز) تكثيف الجهود والمبادرات الرامية إلى رفع درجة الأولوية المسندة إلى التعليم في مجال تغير المناخ في جدول الأعمال الدولي، وذلك في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة وفي سياق استراتيجية اليونسكو الخاصة بتغير المناخ، وكجز من نشاط يشمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

١٧- ويتعهد المشاركون في هذا المؤتمر بالعمل من أجل تنفيذ هذا الإعلان.

١٨- ويشجع المشاركون على تعبئة التمويل اللازم دعماً للتوصيات الواردة في هذا الإعلان.

١٩- ويعرب المشاركون في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة عن شكرهم للحكومة الألمانية لاستضافتها لهذا المؤتمر، ويعربون عن ارتياحهم إزاء إعلان حكومة اليابان استعدادها لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيعقد في ختام العقد، بالاشتراك مع اليونسكو.